((توضيح))

بخصوص المناشدة المقدمة من قبل احدى المواطنات عبر النشرة الاخبارية المقدمة من قبل قناة الرشيد الفضائية بخصوص تحرك قوى عسكرية لازالة التجاوز الحاصل على املاك وزارة المالية في منطقة القادسية من قبل المواطنة المذكورة انفاً نود ايضاح الاتي :

- ان المعلومات المقدمة من قبل المواطنة غير دقيقة حيث ان الموما اليها لم تتعاقد مع وزارة المالية لتاجير العقار مدار البحث وقد تم اشغال العقار تجاوزاً من قبل زوج المذكورة المتوفي وقد استمر التجاوز من قبلها ولم يتم ابرام اي عقد معهم طيلة فترة التجاوز و يتم فرض غرامة مالية (اجر مثل) عن فترة الاشغال الغير قانونية للعقارعلماً بانهم متجاوزين على العقار منذ عام 2004 ولدى تسلمنا المسؤوليه ولغرض الحفاظ على المال العام وحصر التجاوزات الحاصله على املاك الدوله فقد تم التنسيق مع القوات الامنيه والجهات الحكوميه ذات العلاقه على حصر التجاوزات في كافه محافظات العراق وبالاخص بغداد بجانبيها الكرخ والرصافه.
- وبالتالي فان ادعاء المواطنة غير صحيح ونعزي ذلك الى جهلها بالقانون علما بان الدائرة تسعى وفقاً لوسائل الاعلام الخاصة بها على افهام المواطن عن الصفة القانونية للاشغال والوضع القانوني المترتب عليه بوسائل الاعلام .
- حصلت الموافقة على تاجير الدار وفق القوانين النافذة وان سياق العمل في مثل هكذا حالات يتم التنسيق مع القيادات الامنية وفقا للسياقات القانونية لازالة التجاوزات .
- كما ونؤكد بان دائرة عقارات الدولة مشرعه ابوابها لاستقبال جميع طلبات المواطنين وفقاً للسياقات القانونية المعمول بها .